

دور القطاع الخاص في تعزيز التواصل
بين أبناء دول المجلس
اعتمدت في الدورة الخامسة والعشرين للمجلس الأعلى 2004م

مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى بشان

دور القطاع الخاص في تعزيز التواصل بين أبناء دول المجلس

يلعب القطاع الخاص دوراً كبيراً في تعزيز التواصل بين أبناء دول مجلس التعاون، وتوفر الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس البيئة المثلى لتحقيق المواطنة الاقتصادية الخليجية من خلال جعل المواطنة حقاً مكتسباً يسمح للقطاع الخاص بدول المجلس بممارسة الأنشطة الاقتصادية دون تفریق أو تمييز.

ويشعر القطاع الخاص بدول مجلس التعاون، ممثلاً بالغرف التجارية والصناعية، بالثقة الكبيرة المتمثلة في الدعوات الصريحة والتوجهات السديدة التي تصدر عن حكومات دول المجلس بهدف دعم جهوده وتأكيد دوره في النهوض بأعبائه خلال المرحلة الحالية والمستقبلية، ومن هذا المنطلق تبنت حكومات دول مجلس التعاون سياسات توسيع مشاركة القطاع الخاص في بناء اقتصادها الوطني وتعزيز مسيرة التنمية.

ولا شك أن تدعيم دور القطاع الخاص الخليجي أصبح أمراً حتمياً لكي يساهم بدوره في مسيرة التنمية الاقتصادية، ومن ثم القيام بدور أساسي وفاعل في تعزيز التواصل بين أبناء دول المجلس.

ولم يغفل مجلس التعاون دور القطاع الخاص في تعزيز مسيرته، وإيجاد قنوات التواصل بين أبنائه وشعوبه، فقد نصت المادة الرابعة (فقرة 4) من النظام الأساسي لمجلس التعاون على "تشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها"، والذي، بناءً عليه، أصبح التوجه العام لكافة دول المجلس يقضي بإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص بحيث يكون القطاع المعتمد عليه في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية في هذه الدول. وضمن هذا التوجه، سعت حكومات دول المجلس إلى العمل على انتهاج سياسات اقتصادية تحد في المدى البعيد من دورها الاقتصادي المباشر في عمليات الاستثمار والإنتاج، وإفساح المجال للقطاع الخاص لأخذ دوره الحقيقي في مسيرة التنمية الاقتصادية.

وقد أكد هذا التوجه ما تضمنته الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، حيث نصت الفقرة الثانية عشرة (فقرة 3) على "توفير حوافز إضافية للقطاع الخاص لإقامة المشروعات المشتركة التي تؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في دول المجلس"، وأكدت المادة السابعة عشرة (فقرة أ) على "دور القطاع الخاص في استيعاب الأيدي العاملة الوطنية وتدريبها. ويمكن تفعيل ذلك من خلال تقديم الحوافز

للمواطنين في العمل في القطاع الخاص، وربط المساعدات الممنوحة للقطاع الخاص بتبني برامج توظيف وتدريب الأيدي العاملة الوطنية.“

ويمكن للقطاع الخاص بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يقوم بدوره المأمول في تعزيز التواصل بين أبناء دول مجلس التعاون عبر تفعيل المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية وتحقيق المواطنة الاقتصادية الكاملة من خلال الخطوات التالية:

1. الإسراع باستكمال السوق الخليجية المشتركة وفق الجدول الزمني الذي أقره المجلس الأعلى مما يمكّن القطاع الخاص من القيام بدور محوري، والعمل على عقد اتفاقيات ثنائية وجماعية بين رجال الأعمال في دول مجلس التعاون، وإنشاء مراكز لهم، بهدف التنسيق والتعاون وتوسيع دائرة العمل المشترك. وإنشاء مراكز لتنمية وترويج الصادرات بغية تنشيط التجارة الخارجية. وتشجيع القطاع الخاص لرفع مستوى جودة السلع والخدمات من خلال اختيار أفضل التقنيات المتوفرة عالمياً، وتقليل التكلفة وتخفيض الأسعار، لضمان المنافسة في الأسواق المحلية والدخول إلى الأسواق الخارجية، مما سوف يكون له مردود إيجابي على المواطنين من حيث توفير فرص أكبر للعمل للمواطنين وتوفير منتجات أعلى جودة وأقل تكلفة.

2. توجيه الاستثمارات الخليجية إلى داخل الدول الأعضاء، ولاسيما في قطاعات الصناعة والإسكان والسياحة مما يساهم في توفير وظائف جديدة في الاقتصاد وتوفير خدمات السكن لأبناء دول المجلس، وإنشاء المشروعات السياحية التي تساهم في التواصل بين مواطني دول المجلس.

3. فتح الأسواق المالية في دول المجلس وتطبيق قرار المجلس الأعلى في دورته (23) في ديسمبر 2002 بتطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في تملك وتداول الأسهم دون استثناء، وتحقيق التنسيق والتكامل بين أسواق الأسهم والسندات في دول المجلس.

4. فتح الأجواء بين دول المجلس لتعزيز التواصل بين مواطني دول المجلس وفتح المجال لشركات الطيران، وتكثيف الرحلات بين دول المجلس، وتشجيع مشروعات مشتركة بين رجال الأعمال الخليجيين في مجال النقل بشتى أنواعه، ومن ذلك إقامة شركات نقل بري خليجية توفر سهولة التنقل بين المواطنين الخليجيين.

5. إنشاء بنوك اجتماعية متخصصة مثل بنك التسليف والادخار في الكويت لتقديم قروض سكن، زواج، تعليم، طبابة، وعلاج وما شابه ذلك، وكذلك تشجيع المشروعات الصغيرة ورجال الأعمال الشباب.

6. تفعيل قرارات المجلس الأعلى الخاصة بفتح أسواق العمل الخليجية أمام القوى العاملة الوطنية، من خلال اتخاذ التشريعات والخطوات المناسبة، وإعطاء أبناء مجلس

التعاون أفضلية في التوظيف في المشروعات التي يقوم بها القطاع الخاص، مما يُمكن القطاع الخاص الخليجي من لعب دور أكبر في توظيف العمالة الوطنية من مختلف دول المجلس ويعزز المواطنة الخليجية والتواصل الاجتماعي والاقتصادي بين أبناء دوله.

7. تفعيل قنوات التشاور مع القطاع الخاص في مرحلة بناء القرار الاقتصادي الخليجي، حيث تؤثر السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تتخذها حكومات دول المجلس، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الخليجي المشترك، تأثيراً مباشراً على أداء القطاع الخاص في العديد من الجوانب والمجالات. فهي تحدد، إلى درجة كبيرة، الدور الاقتصادي الذي يمكن أن يساهم به هذا القطاع في النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بأبعادها الكلية والقطاعية.

8. مشاركة ممثلي القطاع الخاص في المؤسسات الخليجية المشتركة من خلال التوسع في تشكيل اللجان المشتركة التي تضم القطاع الخاص الخليجي، ممثلاً بالغرف التجارية، مع العديد من الجهات الحكومية، وزيادة مشاركتها مع عددٍ من إدارات بعض المؤسسات الخليجية المشتركة، التي يتصل عملها بصورة مباشرة مع القطاع الخاص، لتقديم مرئياتها، بشكل مستمر ومباشر، حول الصعوبات والمشكلات التي تعترض مسيرة عمل القطاع الخاص، وتقديم الاقتراحات حول سبل معالجتها في مجالات اختصاص هذه اللجان والمؤسسات.

9. تفعيل المادة (12) من الاتفاقية الاقتصادية الخاصة بتشجيع إقامة المشروعات المشتركة التي تؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في دول المجلس، بما في ذلك تشجيع الاستثمار المشترك في التقنية والتأهيل العلمي.

10. خصخصة قطاعات الإنتاج والخدمات ذات العلاقة بتنمية القطاع الخاص وفتح ملكية أسهمها لجميع مواطني دول المجلس، وتشجيع قيام شركات مساهمة كبيرة مشتركة للقيام بتلك الخدمات على مستوى المجلس.

11. تبني سياسات واستراتيجيات لتطوير وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل والحوافز وتسهيل الإجراءات، وتشجيع اندماج هذه المنشآت بما يساعد على تواصل مواطني دول المجلس.

12. تبني استراتيجية جديدة لتنمية القوى البشرية الخليجية، تقوم على تطوير التعليم المبدع المعتمد على تجديد المهارات والمعرفة الفنية، وتحقيق الموازنة بين مخرجات التعليم والاحتياجات الفعلية للاقتصاد الخليجي. وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص للمشاركة في وضع وتنفيذ البرامج التدريبية التأهيلية للموارد البشرية المواطنة، لتتواءم مع المتغيرات التقنية المتسارعة ومتطلبات العولمة الاقتصادية.

13. العمل على تفعيل وتسريع التكامل الاقتصادي بتعزيز الشراكة الاقتصادية على مستوى الأفراد، وتكوين تحالفات استراتيجية، وقيام شركات مشتركة، ودمج بعض المؤسسات والشركات القائمة حالياً، لإيجاد شركات عملاقة، على مستوى دول مجلس التعاون، لإنتاج سلع وخدمات تكون قادرة على المنافسة القوية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

14. بناء قاعدة معلومات صناعية خليجية عريضة توفر المعلومة الدقيقة للمستثمرين الحاليين والمحتملين لمساعدة مؤسسات القطاع الخاص في اتخاذ قرار الاستثمار على أسس علمية وبما يحقق لها النجاح.

15. ضرورة توفر الوضوح والشفافية عند إصدار وتطبيق الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بأعمال القطاع الخاص، مع تحقيق المرونة في السياسات والأنظمة التجارية والاستثمارية.

16. تطوير أنظمة ولوائح الاستثمار بما يزيد من جاذبية بيئة الاستثمار في مجلس التعاون، ويشجع قيام شركات مساهمة خليجية وأجنبية كبيرة.

17. تسهيل الإجراءات وتيسير المعاملات بما يساعد على تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعة مع توفير بيانات شاملة عن فرص الاستثمار المتاحة في دول المنطقة لإتاحة المجال لإقامة مشروعات صناعية خليجية مشتركة برؤوس أموال كبيرة تكون قادرة على توفير السلع عالية الجودة بالسعر المنافس.

18. التسريع في تنفيذ برامج التخصيص لشركات القطاع العام وفتحها لجميع مواطني دول المجلس، بهدف زيادة استثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وتوفير المزيد من فرص العمل للمواطنين.

19. تشجيع القطاع الخاص لدعم الأنشطة الإبداعية في مجالات التأليف والنشر والفنون، والمشاركة في رعاية الموهوبين والاستثمار في دعم المشاريع الابتكارية من خلال صناديق تقام لهذا الغرض، وتشجيع مؤسسات القطاع الخاص لتخصيص منح لدعم الأبحاث والدراسات وتشجيع الطلبة المتفوقين والمبادرة بدعم الأنشطة الثقافية والمجتمعية والخيرية، بما يعزز التواصل بين مواطني دول المجلس في هذه المجالات.

20. تشجيع استثمار القطاع الخاص في مجالات التعليم والتدريب والصحة على مستوى دول المجلس، بما في ذلك إنشاء الجامعات والكليات المتخصصة والمتميزة.